مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

دعم الانتقال الديمقراطي في ليبيا والنتائج الإيجابية المتوقعة منه(*)

الباحث/ عماد علي نقريش
باحث دكتوراه في العلاقات الدولية
قسم السياسة الشرعية بجامعة مالايا
emadnegerish@gmail.com

د/ عامر عبدالوهاب مهيوب مرشد
محاضر في جامعة مالايا قسم السياسة الشرعية
almurshed@um.edu.my

د/ محمد زيدي بن عبدالرحمن
رئيس قسم السياسة الشرعية بجامعة مالايا
mzaidi@um.edu.my

*) تاريخ تسليم البحث 15/7/2023 تاريخ قبوله للنشر 19/8/2023
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

دعم الانتقال الديمقراطي في ليبيا والنتائج الإيجابية المتوقعة منه

الباحث/ عماد علي نقريش
باحث دكتوراه في العلاقات الدولية
قسم السياسة الشرعية بجامعة مالايا

د/ عامر عبدالوهاب مهيوب مرشد
محاضر في جامعة مالايا قسم السياسة الشرعية

د/ محمد زيدي بن عبدالرحمن
رئيس قسم السياسة الشرعية بجامعة مالايا

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد ثورة ٢٠١١م، وموقف جامعة الدول العربية ودول الجوار بما يتعلق به، والنتائج الإيجابية المتوقعة منه، والتي تصبّ في صالح الدولة الليبية، وتكمن المشكلة البحثية في كون عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا عملية معقدة تحتاج إلى مرتكزات قوية، حتى تخرج بنتائج إيجابية تعيد بناء هيكلة الدولة الليبية، وتقوية أساسها المتين، ولعل من أهم مرتكزات القوة في الانتقال الديمقراطي هو الدور الذي تؤديه جامعة الدول العربية ودول الجوار مع ليبيا، ومدى تأثيره في الانتقال الديمقراطي في ليبيا، وفي حصولها على النتائج الإيجابية المتوقعة لهذا الانتقال، وسلك الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي في جمعه للبيانات وتحليلها فكان مما توصل إليه من نتائج: إنّ عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا ترتكز على وجود قيادات سياسية ذات كفاءة، تتبنى الديمقراطية خيارًا استراتيجيًا والتزامًا وتعهدًا وطنيًا، وقد واجهت ليبيا الكثير من المعوقات التي عرقلت الانتقال الديمقراطي فيها، واتصف موقف جامعة الدول العربية بالداعم للثورة الليبية والانتقال الديمقراطي فيها، كما أوصى الباحث بضرورة أن تكون الدول العربية مساندة لليبيا في انتقالها الديمقراطي، وتقديم كافة أشكال الدعم السياسي للتوصّل لانتقال أمثل، والابتعاد عن الانقسامات ودعم الأطراف المتصارعة لتحقيق مصالحها، ويكون التدخل تحت مظلة جامعة الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: النتائج، الإيجابية، الدعم، الانتقال الديمقراطي، ليبيا.

Supporting Libya's Democratic Transition & Expected Positive Outcomes

Researcher/Emad Ali Negerish
PhD researcher in international relations
Legal Policy Department, University of Malaya

Dr. Amer Abdulwahab Mahyoub Murshed
Lecturer at the University of Malaya

Dr. Mohamad Zaidi bin Abdul Rahman
Head of Legitimate Policy Department, University of Malay

Abstract

The study aimed to demonstrate the concept of Libya's democratic transition after the 2011 revolution, the position of the League of Arab States and neighboring States regarding it, and the positive results expected of it, which are in the interest of the Libyan State.

Consequently, the research problem is that Libya's democratic transition is a complex process that needs strong foundations in order to produce positive results that rebuild the Libyan State and strengthen its solid foundation. Therefore, one of the most important pillars of the democratic transition is the role played by the League of Arab States and neighboring States with Libya and its impact on Libya's democratic transition and on its achievement of the expected positive results of this transition. Actually, the researcher has adopted the analytical-descriptive approach in data collection and analysis.

Thus, the research has concluded a set of findings, of which the most important is that Libya's democratic transition is based on efficient political leadership. Democracy is embraced as a strategic choice, a commitment, and a national pledge. In addition, Libya has faced many obstacles to democratic transition. The research also described the position of the League of Arab States in support of Libya's revolution and democratic transition.

Finally, the researcher recommended that Arab States should be supportive of Libya's democratic transition and provide all forms of political support for an optimal transition, moving away from divisions and supporting the conflicting parties to achieve their interests, and intervening under the umbrella of the League of Arab States.

Keywords: Outcomess, Positive, Support, Democratic Transition, Libya.

مقدمة:

لقد تعرضت ليبيا إلى عملية تغيير في نظام الحكم باعتبارها ضمن مجموعة من الدول العربية التي تعرضت لموجة من التحولات في بنية الأنظمة السياسية تحت مسمى – ثورات الربيع العربي- حيث شهدت ليبيا على أثر هذا التغيير تحولًا جذريًا على مختلف الأصعدة السياسية منها والاقتصادية.

ففي ١٧ فبراير لعام ٢٠١١م كانت شرارة الثورة قد أُوقد فتيلُها ليعلن الشعب خروجه على النظام الحاكم الذي يعتبر أكثر الأنظمة العربية احتكارًا للسلطة، وأكثرها ديكتاتورية وتشددًا أمام أي فئة معارضة، وفي ضوء تلك الاحتجاجات واتساعها، تدخل الجيش ونشبت مواجهات عنيفة بين مؤيدي ومعارضي نظام القذافي، وكانت فترةً عصيبةً على الدولة الليبية وشعبها، واستمرت لمدة تزيد عن ستة أشهر، ثم بعد ذلك تمّ الإعلان عن إنهاء حكم القذافي، وأعلنت ليبيا بداية حقبةٍ جديدةٍ، وجاء ذلك بعد تدخل المجتمع الدولي وأطراف خارجية أدت إلى انهيار النظام الحاك[١].

ومع انهيار وسقوط النظام الليبي السابق فقد ساد اعتقاد لدى المتابعين للشأن الليبي على المستوى المحلي وعلى الصعيد الدولي أنّ الأزمة الليبية بدأت في الانحسار شيئًا فشيئًا، غير أنّ الواقع كان له رأي آخر، فكان انهيار نظام القذافي طليعة الأزمة لا نهايتها، حيث اندلعت صراعات داخلية مسلحة، وانطلقت شرارة الحروب الأهلية في ليبيا ثم صراع على الأرض والنفوذ السياسي، لتعاني الدولة الليبية أشد معاناة بعد ذلك جراء تلك الانقسامات والتدخلات العسكرية من عدة أطراف إقليمية.[٢]

منذ الإطاحة بنظام القذافي عام ٢٠١١ صار مسار ليبيا صاخبًا، حيث تأرجحت على الحافة في ظل تصدع أبنية الدولة الليبية وغياب فاعليتها من جانب، وتقدمٌ واضحٌ للميليشيات والمجموعات الجهادية المدعومة من قوى إقليمية تهدف إلى السيطرة على البلاد من جهة أخرى.

وبالنظر في قضايا الصراع في ليبيا، التي دفعت إلى التدخلات العسكرية من أطراف عدة هي: التنازع على الشرعية السياسية بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، وتقاسم الثروات النفطية بين الأقاليم، بالإضافة إلى الصراعات القبلية التقليدية، أدى ذلك إلى تداعيات عدة في مقدمتها: انهيار مؤسسات الدولة الليبية، وسيطرة الميليشيات على بنغازي وطرابلس، والأزمات الإنسانية الناتجة على ارتفاع معدل الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، ثم الخطر الأكبر وهو تهديدات داعش في درنة وسرت للدول الجوار وخاصة مصر.[٣]

---

(١) قانصو، وجيه، (٢٠١٢). مخاطر الانحراف الطائفي على الثورات العربية، مجلة عُم ا رن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١ – المجلد الأول، ص١٦٣، ٢١٢.

(٢) مصطفى، جاد وآخرون، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢٠، ص٩٤.

(٣) زردومي، علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر، ٢٠١٣، ص٩٠.

كلّ هذا كان كفيلًا لإعاقة دفة الانتقال الديمقراطي في ليبيا، كما أنّ جامعة الدول العربية كان لها موقفًا بارزًا من الأزمة الليبية على خلاف موقفها من بقية ثورات الربيع العربي، وكذلك تدخل دول الجوار لليبيا، قد ترك أثرًا إيجابيًا في التحوّل الديمقراطي في ليبيا، ونتائج دفعت بدفته نحو التحقق، وهذا ما سنقف عليه في دراستنا التي تحمل عنوان "**دعم الانتقال الديمقراطي في ليبيا والنتائج الإيجابية المتوقعة منه**"

مشكلة البحث وأسئلته:

من خلال تتبع الأحداث في ليبيا عقب سقوط نظام القذافي في عام (٢٠١١م)، جعلنا نقف أمام الكثير من التحديات الداخلية والخارجية المرتبطة بالمصالح الوطنية في إطار عملية التحول في النظم الشمولية التسلطية إلى نظم ديمقراطية(٤)، والمخاطر أو التهديدات الكامنة وخصوصًا عندما تنطلق عمليات الانتقال عقب ثورة حققت القطيعة الكاملة والمفاجئة مع النظام السابق من خلال ثورة دموية مسلحة سقط فيها الكثير من المواطنين(٥).

كما أنّ بروز تيارين سياسيين على الساحة الليبية المتمثلة بالإخوان المسلمين والتحالف الوطني عقّد مسار التحول الديمقراطي؛ وأدى إلى الصراع بينهما وإصدار قرارات من كلي الطرفين وفق مصالحهما الضيقة.(٦)

ومن هنا تنطلق المشكلة البحثية في كون عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا عملية معقدة تحتاج إلى مرتكزات قوية ومقومات داعمة للتحول الديمقراطي، وتأسيس بيئة حاضنة له، تكون كفيلة بالخروج بنتائج إيجابية تعيد بناء هيكلة الدولة الليبية، وتقوية أساسها المتين، وإنّ دور جامعة الدول العربية ودول الجوار مع ليبيا من أهم مرتكزات القوة في الانتقال الديمقراطي، فما مدى تأثير الدور الداعم لهما في الانتقال الديمقراطي في ليبيا، حتى يُتوقع الحصول على النتائج الإيجابية المتوخاة لهذا الانتقال، وبناءً على ذلك جاء هذا البحث للتعرف على دعم الانتقال الديمقراطي في ليبيا والنتائج الإيجابية المتوقعة منه، والتي يتمثل في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما مفهوم الانتقال الديمقراطي في ليبيا؟

٢- ما موقف جامعة الدول العربية ودول الجوار من الثورة الليبية والانتقال الديمقراطي فيها؟

٣- ما أهم النتائج الإيجابية المتوقعة للانتقال الديمقراطي في ليبيا؟

---

(٤) Samuel P. Huntingtion. The third wave Democratization in the late Twentieth. p107.

(٥) الرنتسي، محمود سمير، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.

(٦) أبو حسين، ريم، مسار التحول الديمقراطي بليبيا الواقع والتحديات، بحث منشور، مجلة رؤية تركية، ١١/ ٢٠١٤م، ص١٢.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- توضيح مفهوم الانتقال الديمقراطي في ليبيا.

٢- بيان موقف جامعة الدول العربية ودول الجوار من الثورة الليبية والانتقال الديمقراطي فيها.

٣- تحديد النتائج الإيجابية المتوخاة للانتقال الديمقراطي في ليبيا.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال:

عرض الموقف الذي اتخذته جامعة الدول العربية ودول الجوار لليبيا، في ثورتها الشرعية ضد محتكر السلطة وانتقالها الديمقراطي، والوصول إلى النتائج الإيجابية المتوقعة جراء الانتقال الديمقراطي في ليبيا، بعد الثورة الليبية وما خلفته من انقسامات داخلية وتوترات أمنية، وتحول هذا الضعف إلى قوة تصبّ في صالح الدولة.

مصطلحات البحث:

ورد في هذا البحث عدد من المصطلحات يمكن تعريفها كما يلي:

الإيجابية:

من وَجَبَ يَجِبُ وَجيبًا ووجوبًا، وجب الشيء: لزم وثبت، وَجَبَ القَلْبُ: خَفَقَ، اِضْطَرَبَ، رَجَفَ، وهو اسم مؤنَّث منسوب إلى إيجاب مصدر صناعيّ من إيجاب: كل ما يصدر من أمور ناجحة ومقبولة وموفَّقة كانت أفكاره أكثر الأفكار المطروحة إيجابيَّة[٧].

الانتقال:

مصدر صريح من الفعل المزيد "انتقل"، عن أصله الثلاثي "نقل"، ومعناه: التحول من مكان إلى مكان، قال ابن فارس: "النُّونُ وَالْقَافُ وَاللَّامُ: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَحْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ"[٨].

---

(٧) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي، (ت: ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، ج١٣.

(٨) ابن فارس، أبو حسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، (٤٦٣/٥).

والانتقال يفيد عموم التحول في المكان أو في الحال، قال ابن منظور "النقل، والتنقل: التحول"(٩)، وفيه إشارة إلى معنى الإصلاح، كما في المعجم الوسيط: "نقل الشَّيْء نقلا حوله من مَوضِع إِلَى مَوضِع ...وَالشَّيْء الْخلق أصلحه"(١٠).

الديمقراطي:

الديمقراطية كلمة يونانية عرفتها أثينا عن سقراط، وأفلاطون، وأرسطو، وجوهرها الحريات والمساواة والحقوق البشرية(١١).

وفي العصر الحديث ظهرت الديمقراطية كمذهب سياسي غربي وبديل عن الأنظمة الاستبدادية، دعت إليها الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، واتجهت الديمقراطية نحو العولمة والعالمية بعد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لها "وفرضها على أنها الشكل الطبيعي للتنظيم السياسي والمظهر السياسي للحداثة"(١٢).

الانتقال الديمقراطي:

عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي حيث تتراجع النظم السلطوية والشمولية مفسحة المجال أمام نظم أخرى تستند في شرعيتها إلى القاعدة الشعبية العريضة عبر انتخابات حرة يشارك فيها الجميع دون استثناء لتكون هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة.(١٣)

وتأسيسًا على ما سبق ونظرًا للأهمية معرفة النتائج الإيجابية المتوقعة من دعم الانتقال الديمقراطي في ليبيا؛ فقد استعرض الباحث ما توفر له من دراسات سابقة ذات صلة وتم تناولها كما يلي:

دراسة الشين، (٢٠١٦)(١٤)، التي هدفت إلى معرفة طبيعة التحديات السياسية والأمنية في ليبيا بعد الثورة، وأثرها على عملية التحول الديمقراطي فيها، وتوصلت الدراسة إلى أن ليبيا تواجه عددًا كبيرًا من التحديات السياسية والأمنية التي تشكل تهديدًا جديًا لعملية التحول الديمقراطي فيها.

---

(٩) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي، (ت: ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، (٦٧٤/١١)، بتصرف.

(١٠) مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، صادر عن مجمع اللغة العربية، ناشر: دار الدعوة، (٩٤٩/٢).

(١١) ميتشل، تيموثب، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، ترجمة: بشير السباعي، مكتبة الأسرة، القاهرة: ط١، ٢٠٠٥م، ص ١٧.

(١٢) Paula Becker et Jean Aime; Qu'estce que la Démocratie Madagascar? (Madagascar: Institut Catholique de Madagascar, septembre 2008).

(١٣) إبراهيم، توفيق حسنين، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري، ١٩٨١-٢٠٠٥م، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢١.

(١٤) أحمد الشين، علي سعيد، أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مجلة كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد ٧، العدد الأول، يناير ٢٠١٦.

ودراسة مرجين، (٢٠٢٠)[١٥]، التي سعت إلى تحديد دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي وانعكاسه على التحول الديمقراطي، وتحديد مراحل تطور ادور الخارجي خلال محلة الحراك وما بعده، والوقوف على نتائج وآثار العامل الخارجي على مسألة الانتقال الديمقراطي، وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج كان من أبرزها أنّ نجاح مسار التحول الديمقراطي في ليبيا سيكون مرهونًا بعملية بناء ترتيبات وتسويات وتوافقات ما بين الفاعلين المحليين والفاعلين الخارجيين، وهذا يحتاج إلى وجود إرادة سياسية قوية للفاعلين المحليين، والسعي نحو بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيدًا عن الولاءات.

كما هدفت دراسة مطير، (٢٠٢١)[١٦] إلى معرفة أثر الانتخابات على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، وبيان المسائل المعقدة في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي لافتقاد البلاد لمؤسسات تتكفل بإدارة المرحلة الانتقالية بطريقة سلسة وأكثر فعالية على جميع الأجهزة، وقد تمثلت المراحل الانتقالية بداية من المؤتمر الوطني العام المنتخب في عام ٢٠١٢ ثم مجلس النواب المنتخب في عام ٢٠١٤ إخفاقا في تحقيق انتقال سلس للسلطة مع صعوبة تجسيد الخطة الانتقالية التي رسموها رغم تعاقب الحكومات الانتقالية.

في حين هدفت دراسة المغيربي والحصادي (٢٠١٩)[١٧] إلى تحليل التحول الديمقراطي في ليبيا – التحديات ومآلات وفرص–، وعرضت مآلات ما قد يفضي إليها الفشل في إتمامها، والفرص المتاحة للتحول دون فشلها، واختتمت الدراسة بتفسير تأخر الليبيين عن جيرانهم في طي صفحتهم الانتقالية.

من خلال استعراض الباحث ما توفر له من دراسات ذات صلة بموضوع هذا البحث فقد تبيّن أنّها ركزت على معرفة النتائج الإيجابية المتوقعة من دعم الانتقال الديمقراطي في ليبيا، وقد أفاد الباحث من تلك الدراسات في كتابة الخلفية النظرية لهذا البحث وفي تحديد مشكلته وأسئلته وفي إعداد أدواته وفي كيفية الإجابة عن أسئلته، ومناقشة النتائج كما أنّها حددت الفجوة البحثية التي انطلقت منها هذه الدراسة.

منهج البحث:

سلك الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي في جمعه للبيانات، وتحليلها وتفصيلها حتى يصل إلى جزئياتها ويخرج بنتائج تخدم موضوعه.

---

(١٥) مرجين، حسين سالم، دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي وانعكاسه على التحول الديمقراطي: دراسة الحالة الليبية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية– الجامعة الأردنية، العدد الثالث، السنة ٢٠٢٠.

(١٦) يوسف سالم عبد العالي مطير، الانتخابات وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ٢٠٢١.

(١٧) زاهي المغيربي، نجيب الحصادي، التحول الديمقراطي في ليبيا: التحديات ومآلات وفرص، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ٢٠١٩.

حدود البحث:

توقفت حدود البحث على الدولة الليبية، وما جرى فيها من انتقال ديمقراطي للسلطة، وما ترتب على هذا الانتقال من نتائج إيجابية.

إجراءات البحث وأدواته:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بشكل أساس، وقد جاء البحث في مبحثين يسبقهما ملخص ومقدمة وتوضيح لإشكالية البحث وأسئلته وأهدافه وأهميته، ويليهم الخاتمة وتتضمن النتائج والتوصيات.

هيكلية البحث:

وتتضمن الآتي:

المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي في ليبيا والمواقف الداعمة له.

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي في ليبيا

المطلب الثالث: موقف جامعة الدول العربية من الثورة الليبية والانتقال الديمقراطي فيها

المطلب الرابع: موقف دول الجوار الليبي من الانتقال الديمقراطي في ليبيا

المبحث الثاني: النتائج الإيجابية المتوخاة للانتقال الديمقراطي الليبي

المطلب الأول: صياغة الدستور الجديد في ليبيا

المطلب الثاني: إصلاح القطاع الأمني وتوفير الاستقرار في ليبيا

المطلب الثالث: حجم المشاركة السياسية

المبحث الأول: الانتقال الديمقراطي في ليبيا

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

الانتقال: مصدر صريح من الفعل المزيد "انتقل"، عن أصله الثلاثي "نقل"، ومعناه: التحول من مكان إلى مكان، قال ابن فارس: "النُّونُ وَالْقَافُ وَاللَّامُ: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَحْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ"(١٨).

والانتقال يفيد عموم التحول في المكان أو في الحال، قال ابن منظور "النقل، والتنقل: التحول"(١٩)، وفيه إشارة إلى معنى الإصلاح، كما في المعجم الوسيط: "نقل الشَّيْء نقلا حوله من مَوضِع إِلَى مَوضِع ...وَالشَّيْء الْخلق أصلحه"(٢٠).

وبهذا يمكننا تعريف الانتقال لغة أنه: تحول من مكان أو حال – عام أو خاص– بهدف الإصلاح وتحقيق الأفضل.

ونلاحظ أن الانتقال لغة يساوي التحول وكلاهما يدل على العموم في المكان والأحوال، ويرى الباحث أنه لا يوجد أي فرق لغوي بين "الانتقال الديمقراطي" و"التحول الديمقراطي".

ويتعامل الباحثون مع الديمقراطية باعتبارها منهجا وطريقة عملية لاتخاذ القرارات العامة، "وليست عقيدة ترتبط بتراث أوربا الغربية، ما يقود إلى الاعتماد الجازم باقتران فكرة الديمقراطية بالنظام الرأسمالي البرجوازي"(٢١).

تفسير الانتقال الديمقراطي بمعناه الخاص: ويعني: "وجود مرحلة وسطية بين نظامين حيث يتم ولوج مرحلة التحول، والمرور بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولاً إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي، وذلك عبر آليات ديمقراطية"(٢٢).

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي في ليبيا

تجدر الإشارة أولًا إلى أنّ نجاح القوى الديمقراطية في اجتياز مرحلة التحول الديمقراطي يتوقف على قدرتها على الوصول في النهاية إلى ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحقق تداول الحكم بين مختلف

(١٨) ابن فارس، أبو حسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، (٤٦٣/٥).

(١٩) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي، (ت: ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، (٦٧٤/١١)، بتصرف.

(٢٠) مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، صادر عن مجمع اللغة العربية، ناشر: دار الدعوة، (٩٤٩/٢).

(٢١) درويش، عادل، حكم الشعب للشعب، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٦٢١، بتاريخ ٠٩ ديسمبر ٢٠١٨م، ص٣.

(٢٢) سعيد، جين، وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: مؤسسة فريد ريش إيبرت، ٢٠٠٤م، ص٣٥.

القوى السياسية، وعليه تكتسب الانتخابات أهمية خاصة في المراحل الانتقالية؛ لأنّها تساهم بدور أساسي في تعزيز عملية التحول الديمقراطي إذا ما توافرت فيها شروط النزاهة، وكانت إطارا لتحقيق الإرادة الشعبية ورغبة المواطنين الواقعية(٢٣).

تتميز كلّ تجربة انتقال ديمقراطي بخصائص تنفرد فيها عن غيرها، والديمقراطية لا تنبت وتنمو إلا في أرض ممهدة لها، والانتقال الديمقراطي يستلزم الارتكاز على مقومات، وعليه فإنّ مقومات الانتقال الديمقراطي في ليبيا تتوضح من خلال الإطار النظري بذاته، وهو يتعين في المقاربة الانتقالية، واعتباره الأقدر على تفسير عملية التحول الديمقراطي المحلية والتنبؤ بقادم مسارها. غير أنه ليس هناك نمط بعينه، نعتبره الشكل المناسب لوصف الظروف الذي أسهمت في تشكل هذه العملية، فقد تمظهرت فيها مختلف أنماط الانتقال الديمقراطي(٢٤).

تبقى عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا مرهونة بوجود قيادات سياسية لها كفاءة كبيرة، تتبنى الديمقراطية خيارًا استراتيجيًا والتزامًا وتعهدًا وطنيًا، إلا أنّ الناظر إلى الدور الذي قامت به القيادات السياسية الليبية بعد ثورة فبراير سرعان ما يكتشف أنها لم تقم بما يكفي في هذا الصدد، وفيما يتعلق بالمجلس الانتقالي تحديدا، عبرت "هيومان رايتس وتش" عن قلقها من ضعف درجة الشفافية، فلم يكن عموم الناس يدرون بما يدور في ردهات هذا المجلس، بل كانوا يتوجسون من سيطرة وتنفذ أصحاب توجه بعينه، وعلى المستوى التشريعي، كما لم يكن يوجد تحديد واضح للمسؤوليات، وهو ما نتج عنه تداخل في الاختصاصات وجدلٌ مستمرٌ مع المكتب التنفيذي.

ورغم وجود الميزانيات الكبيرة المخصصة، فشلت المجالس التشريعية والحكومات المتعاقبة في وضع حلول ناجعة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكل المركزية، ومواجهة انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة، وبناء الجيش الوطني، وترك ذلك تأثيرًا سلبيًا على ثقة المواطنين في مؤسسات المرحلة الانتقالية وقياداتها السياسية(٢٥).

وتؤثر نسبة الثقة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية على درجة قبولها والشعور بشرعيتها، ويتبلور بعد ذلك مؤشرٌ حاسمٌ على جودة أدائها، وقد تبين من المسح القيمي الشامل انخفاض نسبة ثقة الليبيين، مقارنة مع نظائرها عند شعوب أخرى، في المؤسسة العسكرية (القوات المسلحة) والمؤسسة الأمنية (الشرطة) والمحاكم (السلطة القضائية) والبرلمان (السلطة التشريعية) والحكومة المركزية في العاصمة (السلطة التنفيذية).

---

(٢٣) محمد عبدالحفيظ الشيخ، أثر التدخل الخارجي على الثورة الليبية ٢٠١١، مجلة شئون عربية، العدد ١٦٢، السنة ٢٠١٥، ص١٨٢-١٨٣.

(٢٤) خالد حنفي، الحسابات المتداخلة للإنخراط التركي في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩، ص١٤٢.

(٢٥) Toensing, Chris. 2012.Libyay, sLessons Shared Content With Institute for Policy Students In middle east. Retrieved January 10, from http://www.merip.orglnewspaper-opds030512p10

وقد تتداخل المؤشرات في تغين ما ستؤول إليه المراحل الانتقالية، فليس هناك شكٌّ في أن ليبيا تحتاج إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من علاج العواقب والآثار الناتجة عن مساوئ النظم السابقة، ذلك أن ما خلفته لم تقتصر على انتهاكات حقوق الإنسان، أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية، إنّما وصلت المنظومة القيمية الحاكمة في المجتمع الليبي(٢٦).

ولا جدال في أن إرساء نظام قيمي جديد نادرًا ما يجري إلى تمامه، فهو يظلّ دومًا قابلاً للتراجع، والسير إلى الخلف، والتبديل لا يكتسب نهائيًا، إذ أنه لا يجري على خط واحد، ومن أهم المعوقات التي تعرقل الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما يلي:

١- تخلف الوعي السياسي

٢- الثقافة السياسية لدي المواطن الليبي

٣- العوائق الأمنية للانتقال الديمقراطي في ليبيا

٤- الأوضاع الاقتصادية المتردية

المطلب الثالث: موقف جامعة الدول العربية من الثورة الليبية والانتقال الديمقراطي فيها

إنّ ما صدر من موقف عن جامعة الدول العربية لم نره في الأحداث التي سبقت الثورة الليبية، فكان موقفها في ليبيا باكورة خروجها المفاجئ عن نهجها المألوف، ولا سيما أنه أعقب موقفها الحيادي السلبي من أحداث ثورتي تونس ومصر، فقد تعاطفت الجامعة بإيجابية مع الأزمة الليبية، واتخذت موقفًا رسميًا وصريحًا من الأحداث في ليبيا(٢٧) تجسد في جملة من الإجراءات والتصرفات نوجزها في الآتي:

١-عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين اجتماعًا طارئًا بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١١ لمناقشة المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا، وانتهى الاجتماع بإصدار بيان رقم ١٣٦ – د.ج-ج. وقرر من خلاله ما يلي(٢٨):

- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين السلميين في ليبيا، والاستنكار الشديد لأعمال العنف وتجنيد مرتزقة أجانب واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة، وبما يشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

---

(٢٦) التير، مصطفى عمر أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة الصعبة، لبنان: منتدى المعارف، ٢٠١٣، ص١١٠-١١٢.

(٢٧) تيسير إبراهيم فديح: التدخل الدولي الإنساني (دراسة حالة ليبيا ٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٣: ص ١٤٩. وانظر كذلك: محمد الشيخ، مرجع سابق، ص١٨١.

(٢٨) انظر: ملف وثائقي لقرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأحداث في ليبيا في الفترة من ٢٢-٢- ٢٠١١ إلى ٢١-٩-٢٠١٦

- الدعوة إلى وقف أعمال العنف بكافّة صوره وبشكل فوري، واللجوء إلى الحوار الوطني للحكم بينهم، والاستجابة إلى مطالب الشعب الليبي المشروعة.
- المطالبة برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام من قبل السلطات الليبية، وفتح الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثة الطبية العاجلة للمصابين والجرحى.
- رفض الادعاءات الليبية حول مشاركة رعايا دول عربية مقيمين في ليبيا في أعمال العنف ضد الليبيين، والدعوة إلى تشكيل لجنة عربية مستقلة لتقصى الحقائق بشن هذه الاتهامات، ومجمل الأحداث الحاصلة في ليبيا، ومناشدة السلطات الليبية بتوفير الحماية لرعايا الدول العربية والمقيمين الأجانب فيها وتسهيل خروجهم الآمن منها.
- التأكيد على مشروعية تطلعات الشعوب العربية ومطالبها في الحرية والتغيير والإصلاح.
- دعوة الدول الأعضاء بالجامعة العربية والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الليبي وبصورة عاجلة.
- توجيه تحية لشهداء الاحتجاجات السلمية في ليبيا، والتعبير عن بالغ الأسى والحزن لسقوط مئات الضحايا وآلاف الجرحى، وما وقع من خسائر كبيرة في المنشآت والممتلكات الليبية الخاصة والعامة.
- إيقاف مشاركة وفود حكومة ليبيا في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها إلى حين استجابة السلطات الليبية للمطالبات المذكورة أعلاه.
- رفع توصية إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعهم المزمع عقده بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١، للنظر في مدى التزام ليبيا بأحكام ميثاق الجامعة العربية طبقا للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها.

٢- بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١ عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعه على المستوى الوزاري، لمناقشة المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا، وما نتج عنها من أعمال عنف وانتهاكات جسيمة بحق المدنيين، وتوصل إلى اتخاذ القرار رقم ٧٢٩٨ د. ع (١٣٥)، الذي ضمنه النقاط الواردة في البيان السابق، وأضاف عليها النقاط الآتية[٢٩]:

- الرفض القاطع للتدخل الأجنبي في ليبيا بصوره كافّة، والتأكيد على الالتزام الكامل بالمحافظة على سيادة ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها.
- ضرورة قيام جامعة الدول العربية بتنسيق وتقديم الدعم العاجل إلى كل من تونس ومصر والسودان والصومال، لإيواء وإجلاء رعاياهم، وكذلك رعايا الدول الأخرى.

(٢٩) انظر: ملف وثائقي القرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأحداث في ليبيا، مصدر سابق، ص ٣ و٤.

-تقديم الدعم العاجل لكل من تونس ومصر والسودان والصومال على المستوى الثنائي، وذلك للتخفيف من أعباء المأساة الإنسانية التي يتعرضون لها.

- التشاور حول أفضل السبل باستمرار لحماية وسلامة أمن المواطنين الليبيين، وأنّ الدول العربية لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي لإنقاذ الشعب الليبي من بطش النظام، وبأنّها قد تلجأ إلى فرض الحظر الجوي على ليبيا بالتعاون بين الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي في هذه القضية.

٣-بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١١ انعقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، وبعد أن تداول ما آلت إليه الأوضاع في ليبيا وتداعياتها، وما ترتكبه السلطات الليبية من جرائم وانتهاكات بحق الشعب الليبي، وخاصة إقدامها على استخدام الطيران الحربي والمدافع الثقيلة ضد المدنيين، وبعد أخذ العلم بالمشاورات الجارية في مجلس الأمن، وبالمواقف الصادرة عن مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، وبعد التأكيد على ما جاء في قراره رقم ٧٢٩٨ بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١ وكذلك البيان الصادر عنه بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١١، وعلى ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني وإيقاف الجرائم بحق الشعب الليبي، مع التزامه بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، رافضاً لكل أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، اتخذ مجلس الجامعة القرار رقم ٧٣٦٠ د.غ.ع؛ وقضى فيه بما يلي(٣٠):

- مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته حو تدهور الأوضاع الإنسانية في ليبيا، واتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران الحربي الليبي بشكلٍ عاجل، وتحديد مناطق أمنة في المناطق المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية للمدنيين في ليبيا من الجنسيات المتنوعة، مع مراعاة السلامة الإقليمية والسيادة لدول الجوار.

- التواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي وتقديم العون له، والعمل على توفير الدعم المستعجل والمستمر للشعب الليبي، وتوفير الحماية الواجبة له حول ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة من جانب السلطات الليبية الأمر الذي أفقدها الشرعية.

- تجديد الدعوة للدول الأعضاء بالجامعة، والمنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني العربية والعالمية، بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية العاجلة للشعب الليبي.

- مواصلة التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، حول الأوضاع في ليبيا.

(٣٠) انظر: ملف وثائقي لقرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأحداث في ليبيا، مصدر سابق ٠ ص ٦ و٧.

من خلال العرض السابق لمواقف جامعة الدول العربية من الأحداث في ليبيا، نلاحظ أنها قد وفرت مشروعية العمل الدولي ضد ليبيا، عندما طالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته اتجاه الأزمة الليبية، وقد كان لموقفها هذا بالغ الأثر على مسار الأحداث الداخلية والخارجية المتعلقة بالأزمة الليبية، ففي الداخل، رّجحت كفة الثوار وممثلهم المجلس الوطني الانتقالي على كفة نظام القذافين من خلال الاعتراف العربي بهم وبحقوقهم في التغيير وبفقدان نظام القذافي لشرعيته وعزله إقليميًا، وهو ما أسهم في تقويض أركان النظام الذي أصبح منهارًا بلا شكٍّ، أمّا في الخارج فقد لاقى موقف الجامعة الترحيب والثناء لوقوفه مع المستضعفين والمضطهدين في ليبيا، واستندت إليه صراحة دوائر صنع القرار الدولي عندما أصدرت قراراتها بالتدخل الدولي فيها(٣١).

إنّ جامعة الدول العربية لم تجد بدًا من اتخاذ موقفها هذا حيال الأحداث في ليبيا، وذلك حتى لا يقال إنها صمتت على الانتهاكات الجسيمة والخطيرة التي يتعرض لها أبناء الشعب الليبي، وإنّها تخاذلت عن نصرتهم في الوقت الذي تحركت فيه دولاً أجنبية لرفع الظلم عنهم، وإدراكها أنّ المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي على التدخل في ليبيا.

المطلب الرابع: موقف دول الجوار الليبي من الانتقال الديمقراطي في ليبيا

شهدت الفترة من (٢٠١٦م) حتى (٢٠٢٢م) تطورًا ملحوظًا من جانب دول جوار ليبيا، بهدف الوصول إلى إطار سياسي يوقف حالة الانقسام الممتدة منذ عام (٢٠١٤م)، ويضع حدًا للتهديدات الأمنية التي بدأ الصراع السياسي في ليبيا يزيد من حدّتها في المنطقة. وجاءت المبادرة الرئيسة من جانب مصر، حيث قامت بعقد عدد من اللقاءات والاجتماعات على مستويات مختلفة بين ممثلي التيارات السياسية المختلفة في ليبيا، سواء من الشرق أو الغرب. كما سعت مصر لتنسيق الرؤى بينها وبين دول جوار ليبيا، خاصة الجزائر وتونس، وهي الدول الفاعلة في المشهد الليبي داخليًّا وخارجيًّا. وكان لهذه الجهود السياسية المصرية أثرٌ ضخمٌ في إنهاء حالة الركود السياسي التي تلت توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر ٢٠١٥، وهو الركود الذي تسبب في عدم تفعيل البنود التي جاء بها الاتفاق على أرض الواقع. وقد كان لدول الجوار دور أساسي في إضفاء المزيد من المرونة على مواقف عدد من الفاعلين السياسيين الليبيين(٣٢).

وفي هذا الإطار، وفي ضوء الدور المتزايد للدبلوماسية المصرية ولدور الجوار الليبي بات من المنطقي طرح عدد من التساؤلات حول مدى فاعلية "دول الجوار" كآلية تهدف للتوصل لحل سياسي بين الفرقاء

(٣١) انظر: تيسير إبراهيم قديح، مرجع سابق؛ م١٤٩ و١٥٠.

(٣٢) Lesch, A. M. (2014), Troubled Political Transitions: Tunisia, Egypt and Libya. Middle East Policy, 21: 62–74. doi: 10.1111/mepo.12057

الليبيين، وما هي الفرص المتاحة أمام هذه الآلية لتحقيق مكاسب سياسية تنعكس إيجابيًّا على مسار الأزمة الليبية، وما هي التحديات التي ستواجه هذا الجهد المبذول من قبل دول الجوار.

النقطة المحورية في قياس مدى فاعلية آلية دول الجوار وفرص نجاحها أو فشلها هي التسليم بضعف هيكل الدولة في ليبيا من ناحية، وافتقار النخب السياسية في ليبيا لما يكفي من موارد سياسية وعسكرية ومادية تجعلها نخب قادرة على صناعة قرار سياسي دون اللجوء لأطراف أخرى، من ناحية ثانية. فمنذ بدء الأزمة الليبية بعد انقسام عام (٢٠١٤م) بين الشرق والغرب، كانت دول الجوار، خاصة مصر وتونس والجزائر، نظرًا لما تملكه الدول الثلاث من ثقل سياسي وعسكري وإقليمي، جزء لا يتجزأ من القرار السياسي، فكانت مصر هي مكان صناعة القرار السياسي في شرق ليبيا، ولعبت الجزائر وتونس الدور ذاته فيما يتعلق بصناعة القرار السياسي في غرب ليبيا، وهو نتاج طبيعي لارتباط مصالح كل دولة من الدول الثلاث بعدد من الفاعلين القادرين على حماية هذه المصالح داخل ليبيا، واعتماد الفاعلين في الداخل الليبي على الدعم المقدم من كل دولة في إطار حماية هذه المصالح. وبالتالي، فإن أبسط تعارض في الرؤى بين هذه القوى الإقليمية الثلاث قادر على خلق حالة من الانسداد السياسي والركود، وهي الحالة التي مرت بها ليبيا بعد توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر (٢٠١٥م)، بالرغم من حجم الدعم الذي قدمته الدول الأوروبية والأمم المتحدة لهذا الاتفاق بهدف تفعيله[٣٣].

وهكذا، يمكن القول إنّ آلية دول الجوار في الحالة الليبية أثبتت فاعليتها كأداة لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، وهو ما عبر عنه تراجع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من المشهد، وتزايد حجم الدعم والترحيب بتلك الآلية والدور الذي تقوم به من قبل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

وفي هذا السياق، جاء البيان الصادر في (٢٠ فبراير ٢٠١٧م) بعنوان "إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا" بعدد من النقاط الإيجابية، كان على رأسها التأكيد على وجود موقف موحد بين كل من مصر والجزائر وتونس بخصوص مستقبل التسوية السياسية في ليبيا. كما أعلن البيان عن إقامة قمة رئاسية ثلاثية في الجزائر العاصمة بين رؤساء الدول الثلاث. وباستثناء الإعلان بشكل واضح عن توافق الدول الثلاث حول مستقبل التسوية السياسية في ليبيا، لم يكن هناك كثير من الاختلاف بين نتائج الاجتماع الوزاري وبين البيان الذي أصدرته الخارجية المصرية في (١٤ فبراير ٢٠١٧م) بعد اجتماعات مصرية مع كل من خليفة حفتر وفايز السراج وعقيلة صالح. ومن مجمل نتائج اجتماعات القاهرة وتونس، نستطيع أن نرسم نوعًا من خارطة الطريق التي من المتوقع أن تسعى كلّ الأطراف للمضي قدمًا في تفعيلها خلال الفترة المقبلة.

(٣٣) Aghayev, Analysis and Background of the Arab Spring Elvin, The European Researcher Istanbul Uneversity: Vol. 93, No. 1-2, 2013), P. 159.

لقد أكدت البيانات الصادرة من القاهرة ومن تونس أنّ الإطار السياسي الذي تمّ التوصل إليه من خلال اتفاق الصخيرات لازال فاعلًا، ويعدّ هو المرجعية الشرعية للدولة الليبية حتّى الآن، وهو في حد ذاته مكسبٌ مهمٌّ بالنظر إلى حجم الصعوبات التي ستواجه محاولات البدء في جولات جديدة من الحوار بهدف التوصل لإطار توافقي جديد. كما أكدّ البيانان على كون الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر هو القوة العسكرية الشرعية للدولة، وهو ما يعدّ انتصارًا سياسيًّا لخليفة حفتر الذي لم يكن مرحبًا به من جانب الجزائر في الفترة الماضية. ولكن يبدو أنّ الرؤى توافقت على ضرورة تعديل عددٍ من بنود الاتفاق. ولذا فإن الخطوة المنطقية خلال المرحلة القادمة هي تشكيل لجنة من مجلس النواب ومجلس الدولة لتعديل عدد من بنود الاتفاق. وفي الأرجح سينال التعديل وضع القوات المسلحة داخل هيكل الدولة من خلال إنشاء مجلس أعلى للقوات المسلحة يتبع مجلس النواب، وتعديل عدد أعضاء المجلس الرئاسي والاكتفاء برئيس ونائبين أو ثلاثة على أقصى تقدير. بعد ذلك تعرض هذه التعديلات على مجلس الدولة، ويرفعها بدوره لمجلس النواب. وإذا ما تم إجازتها من مجلس النواب، ستشكل حكومة توافق تسير أمور الدولة حتى الانتهاء من كتابة الدستور وإقامة انتخابات برلمانية ورئاسية (٣٤).

وبالرغم من كون خارطة الطريق التي توصلت إليها دول الجوار، والتي تشبه كثيرًا في طياتها خارطة الطريق التي اتبعتها مصر بعد يوليو (٢٠١٣م)، تبدو واعدة، إلا أنّ محاولات تحقيقها لن تخلو من تحديات أساسية، يتعلق أولها بالداخل الليبي. وهنا يمكن القول إنّه لن يكون بإمكان ليبيا الوصول لتسوية سياسية كاملة دون التخلص من ظاهرة الميليشيات التي لن تقبل بأي إطار سياسي، ولن تندمج في هيكل القوات المسلحة أو أي كيان مسلح شرعي آخر في الدولة، وبالتالي ستتحول هذه الميليشيات إلى تهديد أمني مستمر في سياق من التصعيد العسكري أشبه بحرب الشوارع. ثاني هذه التحديات هي الخلافات المحتمل حدوثها بعد رفع حظر التسليح عن الجيش الليبي في حال أجاز مجلس النواب حكومة الوفاق، حيث سيخلق هذا البعد تحديات داخلية لها علاقة بتغير موازين القوى العسكرية وكيف سينعكس هذا التغير سياسيًّا، وأخرى خارجية لها علاقة بالدول التي ستلجأ لها الدولة الليبية للتسليح. ثالث هذه التحديات هو موقف الاتحاد الأوروبي الذي لم يعد موحدًا بشأن الأزمة الليبية، وحرص إيطاليا على وجه الخصوص على الحفاظ على حلفائها داخل ليبيا وضمان وجودهم داخل الأطر السياسية الشرعية في مرحلة ما بعد الاتفاق، خاصة أن إيطاليا تعتمد على عدد من الميليشيات في الغرب لتأمين مصالحها، وهي قوى عسكرية قد لا ترضى بالعمل تحت قيادة خليفة حفتر.

(٣٤) Sánchez-Mateos, E. (2018). Internal dystrophy and international rivalry: the (de-) construction of Libyan foreign policy. The Journal of North African Studies, 1-22.

المبحث الثاني: النتائج الإيجابية المتوخاة للانتقال الديمقراطي الليبي

المطلب الأول: صياغة الدستور الجديد في ليبيا:

بدأت المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد مقتل القذافي وسقوط نظامه، غير أنّها امتدت طويلًا، وأخذت مسارات غامضة، ولم تصل إلى شاطئ الديمقراطية الحقيقية حتى الآن؛ لأنّ الوضع الليبي يختلف عن الوضع في مصر وتونس، فالثورة في تونس ومصر أسقطت النظام وبقيت الدولة ومؤسساتها المختلفة، بينما في ليبيا عندما سقط النظام سقطت معه الدولة؛ لأن النظام جعل نفسه الدولة، وهذا مما زاد الأمر معقدًا والمشهد غامضًا.

تشكل المجلس الوطني الانتقالي في الخامس من مارس (٢٠١١م)، بمدينة بنغازي، ورئاسة مصطفى عبد الجليل لإدارة الصراع مع نظام القذافي في طرابلس، وأيضًا لتولي شؤون إدارة البلاد في أعقاب سقوط القذافي لحين تسلم الإدارة سلطة منتخبة، وضم المجلس ٢٩ عضوًا، حيث وجد ممثل للمعتقلين السياسيين، وآخر عن المجلس العسكري، وأعضاء آخرون ممثلون للمناطق الليبية [٣٥].

وأصدر المجلس الوطني الانتقالي إعلانًا دستوريًا في (١٠ أغسطس ٢٠١١م)، ليكون بمثابة دستور مؤقت، وكذلك خارطة طريق للمرحلة الانتقالية، وتضمن الإعلان الدستوري (٣٢) مادة، وحدد أطر السلطتين التشريعية، والتنفيذية المؤقتتين، حيث أوكلها إلى برلمان مؤقت يختار حكومة تدير شؤون البلاد، كما وضع جدولاً زمنياً لعملية صياغة الدستور تقودها جمعية تأسيسية[٣٦]، ويشارك في عملية صياغة الدستور إلى ثلاث هيئات بشكل مباشر وغير مباشر، وهي: هيئة صياغة الدستور، مجلس النواب، والسلطة القضائية، ومع ذلك لم تستطع هذه المؤسسات إنتاج دستور يتوافق عليه الجميع، ويكتسب ثقة الشعب ومختلف الأطياف.

غير أن مشروع الدستور نفسه يواجه تحديات ضخمة أهمها: اختلاف القائمين على صياغة الدستور في تحديد الأطر العامة لمشروع الدستور، مع ما ظهر في مشروع الدستور من "تهميش الأقليات، وعدم الامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية"[٣٧].

ففيما صوتت هيئة صياغة الدستور على مشروع نهائي للدستور في يوليو (٢٠١٧م)، حكمت دائرة القضاء الإداري بمحكمة استئناف البيضاء في أغسطس (٢٠١٨م)، بإلغاء قرار تصويت الهيئة وفقًا

(٣٥) انظر: أبو حسين، ريم، مسار التحول الديمقراطي بليبيا الواقع والتحديات، بحث منشور، مجلة رؤية تركية، ١١/ ٢٠١٤م، ص٦٧.

(٣٦) انظر: أبو حسين، ريم، مسار التحول الديمقراطي بليبيا الواقع والتحديات، مرجع نفسه، (ص: ٦٨).

(٣٧) السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، ورقة تحليلية، صادر عن: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٨م، ص٩.

للشكوى المقدمة من عضو الهيئة التأسيسية عن مدينة الزاوية في أغسطس (٢٠١٧م)، وفي فبراير (٢٠١٨م)، أبطلت الدائرة الإدارية بالمحكمة العليا حكم محكمة استئناف البيضاء، باعتبار أنّ القضاء الإداري غير مختص في النظر في قرارات هيئة صياغة الدستور(٣٨).

ولم يشهد الواقع السياسي الليبي الفصل بين السلطات، رغم تأكيد الدكتور علي زيدان رئيس الحكومة الانتقالية أنّه سيعمل في صياغة الدستور على فصل السلطات التنفيذية والتشريعية عن المؤتمر الوطني والحكومة(٣٩).

مما دفع الأمم المتحدة السعي جاهدةً للتأكيد على هذه الخطوة في مفاوضات السلام التي تمّت بين الأطراف الليبية في (٢٠١٤م)، وجمعت بين مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، في مؤتمر الصخيرات بالمغرب، وتم فيه الاتفاق على تشكيل المجلس الرئاسي – رأس السلطة التنفيذية–، وتشكيل مجلس الدولة – مجلس نيابي استشاري–، مع وضع خطة لإحياء مجلس النواب(٤٠)، لتبقى السلطات تمارس مهامها الموكلة لكل طرف، دون التدخل في مهمات وتكاليف غيرها.

المطلب الثاني: إصلاح القطاع الأمني وتوفير الاستقرار في ليبيا

بعد نجاح الثورة الليبية في إسقاط نظام القذافي وعلى مدى المرحلة الانتقالية الطويلة افتقدت الدولة الليبية أي استراتيجيات أو خطط واضحة المعالم لإعادة صياغة المؤسسات الأمنية الوطنية، وظلّ الوضع الأمني متدهورًا بسبب الميلشيات المسلحة، والعصابات الإجرامية، التي "ليس لديها ثكنات تعود إليها ولا عمل منتظم، وقد لا تكون لديها ثقة بالقادة السياسيين في مشهد تشوبه الريبة"(٤١).

وقد ساهم العجز عن إصلاح الأمن، وتوفيره، وإحلال الاستقرار السياسي في صدور مراسيم من جهة المؤتمر الوطني العام، ومجلس النواب، والمجلس الرئاسي بإنشاء هياكل أمنية موازية لا تسيطر عليها الدولة، مثل: قانون ٣٨/ ٢٠١٢، وقرار ٢٠١٢/٧ و٢٠١٢/١٣٤، كما أصدر الجيش الوطني الليبي قرارات بضم مجموعات مسلحة مدنية تسمى بأولياء الدم والمجموعات السلفية المدخلية(٤٢).

وحصلت هذه الهياكل الموازية على مناصب سيادية في وزارتي الدفاع والداخلية، وكلفوا الدولة مبالغ كبيرة بالاتفاق أو بالانتهاك، وارتكبوا العديد من الهجمات العشوائية على المدنيين والبُنى التحتية، مما جعل

(٣٨) انظر: السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، المرجع السابق، ص٩.

(٣٩) انظر: سالم، التقرير السنوي عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٢٦.

(٤٠) انظر: السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، مرجع سابق، ص٧.

(٤١) إي ميلر، ومارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، مرجع سابق، ص٣٣.

(٤٢) انظر: السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، مرجع السابق، ص٩.

المشهد الأمني الليبي مليئًا بالتوتر وضعف الهياكل الأمنية المؤسسية، وزيادة الهياكل الموازية، وعدم القدرة على السيطرة على الهياكل الموازية، مع عدم القدرة على تنظيم "وتحديد قواعد التشغيل وقواعد الاشتباك للجيش والشرطة في التعامل مع الجماعات المسلحة، والإجراءات التأديبية والجنائية، وتدابير مراقبة تنفيذ وفعالية الترتيبات الأمنية"(٤٣).

ويرى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن الهجمات الإرهابية، مثل التفجير الانتحاري للجنة الانتخابات في طرابلس مطلع مايو، هي النتيجة المتوقعة من تعثر العملية السياسية في ليبيا والفشل في إعادة هيكلة وإصلاح قطاع الأمن الوطني (٤٤).

المطلب الثالث: حجم المشاركة السياسية

من أهم المعالم التي تعكس الحياة السياسية وتوضح مدى التحول السياسي والانتقال الديمقراطي حجم المشاركة السياسية في المرحلة الانتقالية فيما بعد الثورات، وتقاس المشاركة السياسية بمعايير أهمها: الانتخابات الحرة النزيهة، وتكوين الأحزاب السياسية، وتكوين منظمات المجتمع المدني.

الفرع الأول: الانتخابات الليبية

خاضت ليبيا ثلاث تجارب انتخابية هي انتخابات المؤتمر الوطني العام، وانتخابات الهيئة التأسيسية للدستور، وانتخابات مجلس النواب الليبي التي أجريت في (٢٠١٤/١/٢٣م)(٤٥).

ففي (٢٨ يناير ٢٠١٢م) صدر القانون رقم (٤) لسنة (٢٠١٢م)، الخاص بتنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام، وفي (٧ يوليو ٢٠١٢م)، أجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام، وفي (٩) أغسطس أعلن فوز المعارض السابق محمد يوسف المقريف برئاسة المؤتمر الوطني العام بعدما حصل على (١١٢) صوتًا، ليتقدم على محمد بن زيدان الذي حصل على (٨٥) صوتًا فقط، وبعد انتهاء الانتخابات قام المجلس الانتقالي بتسليم السلطة إلى المؤتمر الوطني العام وهو أول سلطة منتخبة في البلاد(٤٦).

ونجحت ليبيا في إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في (يوليو ٢٠١٢م)، رغم أنَّ أداء الهيئة التي انبثقت عنها كان أكثر شبها بأي برلمان تقليدي واتسم بضعف عام(٤٧).

---

(٤٣) السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، المرجع السابق، ص١٠.

(٤٤) انظر: السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، مرجع نفسه، ص١٢.

(٤٥) حميدان، عمر محمد، التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة ١٧فبراير، بحث منشور في المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٨/٧، ٢٠١٧م، ص ٩٤.

(٤٦) انظر: سالم، التقرير السنوي عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٤٧) انظر: التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، ص٢٢.

توافق كل الأطراف الليبية على إجراء الانتخابات مجلس النواب، ولكن يظل عجز مجلس النواب عن استكمال نصابه القانوني، عائقًا دون إجراء الانتخابات أو اعتماد التشريع المنظم لعملية وضع الدستور، رغم ارتفاع نسبة عدد الليبيين المسجلين للتصويت لدى المفوضية العليا للانتخابات الوطنية إلى ٥٥٪ من المواطنين الذين لهم حق التصويت(٤٨).

وقد شهد المراقبون الدوليون من الاتحاد الأوربي والجامعة العربية: أنّ الإطار القانوني والدستوري الليبي مطابق للمعايير الدولية، وأنّ ممارسة الشعب الليبي ومشاركته في الانتخابات كانت من أفضل الممارسات في مجال الانتخابات الديمقراطية(٤٩).

ورغم ذلك تعكر المشهد المثالي الانتخابي بدعوات مقاطعة الانتخابات، عندما أعلن خليفة حفتر أنّه لن يعترف بالانتخابات التي تجريها اللجنة الوطنية للانتخابات في طرابلس، كما أعلن من قبل أنّه لا يعترف بالمجلس الرئاسي، معتبرًا أنّ طرابلس رهن الحصار من قبل الميليشيات والإرهابيين(٥٠)، وكذلك دعت الحركة الاتحادية الداعية إلى تقسيم البلاد لمقاطعة انتخابات يوليو ٢٠١٢م، وقد جاء الردّ عمليًا من الناخبين حيث بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات (٦٠٪)، وهي نسبة مدهشة.

وفي (٩ ديسمبر ٢٠١٧م) خرج متظاهرون في بنغازي يعلنون تأييدهم لخليفة حفتر، وقاموا بتدمير لافتات مكاتب التصويت، مطالبين بتجاوز الانتخابات وتعيين حفتر مباشرة في الرئاسة. وعلى الجانب الآخر لا يوجد ضمان بأن أمراء الحرب في الشرق والغرب سيقبلون نتائج الانتخابات(٥١).

الفرع الثاني: الأحزاب السياسية

تكوين الأحزاب وتأسيسها نوع من التأسيس للديمقراطية والانتقال إليها، حيث تقوم الأحزاب على رؤى وأفكار سياسية تتطلب إفساح المجال للرأي والرأي الآخر، والتداول السلمي للسلطة وغيرها من الوسائل التي تمثل في جملتها نوعاً من الانتقال الديمقراطي.

الأحزاب السياسية في ليبيا: كان للأحزاب السياسية الليبية حضور فعال في المشهد السياسي بعد ثورة (١٤ فبراير ٢٠١١م)، حيث أباح القانون (٢٩) لسنة (٢٠١٢م) تأسيس الأحزاب وكفل حماية حقوقها السياسية والقانونية، "وقد أسفر هذا القانون، عن نشأة العديد من الأحزاب السياسية بعد الثورة، حيث تنافس على انتخابات المؤتمر الوطني العام التي جرت في يوليو (٢٠١٢م) أكثر من مائة حزب سياسي، وهذا غير المتنافسين الفرديين"(٥٢).

(٤٨) انظر: السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، مرجع السابق، ص٧.

(٤٩) انظر: سالم، التقرير السنوي عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٢٥.

(٥٠) انظر: السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، مرجع سابق، ص٧.

(٥١) انظر: السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، مرجع سابق، ص٧.

(٥٢) سالم، التقرير السنوي عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٢٧.

وقد شاركت الأحزاب السياسية في ليبيا في انتخابات المؤتمر الوطني العام، بالنظام المتوازي – القائمة والفردي– وبالنظام الفردي في انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وانتخابات مجلس النواب في (٢٠١٤/٢/٢م)، وقد أجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام في (٢٠١٤/٢/٢م)، وبلغ عدد الأحزاب والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات ٥٢١ كياناً وحزباً سياسياً، وسجل أكثر من (مليونين و٢١١ ألف) أسماءهم كناخبين(٥٣).

وقد حاول المؤتمر الوطني العام في أوائل (٢٠١٣م)، صياغة قانون "العزل السياسي"، الذي سيتم تطبيقه على بقايا النظام السابق، والعزل السياسي في المشهد الليبي له قراءته الخاصة، لأنه بالفعل كان وسيلة لإقصاء المنافسين وليس لتطهير المشهد السياسي من المفسدين، و"بعض واضعي القوانين يبحثون عن معايير محددة تنطبق على منافسيهم السياسيين بدلاً من وضع معايير موضوعية للاستبعاد السياسي"(٥٤).

ودليل ذلك أنّ قانون العزل السياسي ترتب عليه عزل محمود جبريل زعيم أكبر كتلة سياسية في ليبيا – تحالف القوى الوطنية–، لعمله في نظام القذافي في المرحلة الأخيرة من حكم القذافي.

كما عُزل رئيس المؤتمر العام الدكتور محمد المقريف الذي قدم اسقالته من رئاسة المؤتمر، وكذلك نائبه الدكتور جمعة أحمد عتيقة، وكذلك منع رئيس حزب تحالف القوى الوطنية من الترشح للمناصب السيادية(٥٥).

وبهذا فإنّ الحياة السياسية الليبية بعد الثورة شهدت حضورًا فاعلًا للأحزاب السياسية، ومشاركة حقيقية شاهدة على الانتقال الديمقراطي والتغيير الحقيقي، والمشاركة الفاعلة، غير أنّ التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي يخفي هذه الآثار الديمقراطية ويجعل المشهد يسوده الغموض.

الفرع الثالث: منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية

تعدّ منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية القائمة على رعاية الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية من أهم معالم الانتقال الديمقراطي، والتحول السياسي.

منظمات المجتمع المدني في ليبيا: في فترة حكم القذافي كانت شبه محظورة، ولم ترَ النور إلا بعد الثورة، حيث أصبحت سَمِيَّ الأحزاب وقرينًا لها في التكوين والانتشار في المجتمع الليبي، وقدّم المجلس الوطني الانتقالي الليبي مشروع قانون تنظيم الجمعيات الأهلية، الذي أكد على أن تأسيس الجمعيات والانضمام

(٥٣) انظر: حميدان، عمر محمد، التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة ١٧فبراير، مرجع سابق، ص٩٤.

(٥٤) التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٥٥) ينظر: حميدان، عمر محمد، التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة ١٧فبراير، مرجع سابق، ص ١٠٠.

إليها وكذلك الانسحاب منها من أساسيات حقوق المواطنين، على أن تلتزم الجمعيات في نظامها وممارستها بمبادئ الديمقراطية والقيم المدنية والمساواة وحقوق الإنسان والشفافية ومكافحة الفساد والحكم الرشيد.

لكن لم يوضع إطار قانوني ليبي متكامل لمنظمات المجتمع المدني، ما عدا المرسومين (١-٢) اللذين صدرا عن لجنة منظمات المجتمع المدني في (٢٠١٦م)، واللذين يقيدان تكوين وعمل الجمعيات، ويسمحان للسلطة التنفيذية -ممثلة في وزارة الشؤون الخارجية ولجنة منظمات المجتمع المدني- بالتدخل في التصريح بأعمال الجمعيات ومشاريعها. وتواجه منظمات المجتمع المدني ولا سيما التي تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، تدخلًا إداريًا متعسفاً، دون إشراف قضائي(٥٦).

وقد سمح المجلس الانتقالي الليبي بممارسة حقّ التجمع والتظاهر بصورة حضارية تليق بالثورة وتحافظ على مكتسباتها بدون تخريب ولا عرقلة للنظام العام، كما في القانون رقم (٦٥) لسنة (٢٠١٢م)، غير أنّ بعض المحللين يرون في صياغة القانون الخاص بتنظيم التظاهرات تقييدًا للحريات وإعاقة للتظاهر السلمي خاصّة مع وضع شرط الحصول على إذن سابق للتظاهر، ومنح الحقّ للسلطات المختصّة بمنع التظاهرة، أو تفريقها، إذا كانت سببًا لحدوث اضطرابات في الأمن العام(٥٧).

الخاتمة:

النتائج:

١- إنّ عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا ترتكز على وجود قيادات سياسية ذات كفاءة، تتبنى الديمقراطية خيارًا استراتيجيًا والتزامًا وتعهدًا وطنيًا، ولكن سرعان ما تمّ اكتشاف أنّ القيادات السياسية الليبية بعد ثورة فبراير لم تقم بما يكفي للانتقال الديمقراطي في ليبيا.

٢- واجهت ليبيا الكثير من المعوقات التي عرقلت الانتقال الديمقراطي فيها، ومنها ما يتعلق بالثقافة السياسية لدى المواطن الليبي ذاته، وتخلف الوعي السياسي، إلى جانب المعوقات الأمنية.

٣- اتصف موقف جامعة الدول العربية بالداعم للثورة الليبية والانتقال الديمقراطي فيها، حيث ندد بالجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين السلميين في ليبيا، واستنكر أعمال العنف وتجنيد المرتزقة الأجانب، واستخدام الرصاص الحي والأسلحة الثقيلة وبما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

(٥٦) انظر: السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، مرجع سابق، ص ٨.

(٥٧) انظر: سالم، التقرير السنوي عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ١٢٨- ١٢٩.

٤- دعا مجلس جامعة الدول العربية إلى الحوار الوطني والاستجابة إلى مطالب الشعب الليبي المشروعة، والمطالبة برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام من قبل السلطات الليبية، وفتح الاتصالات وشبكات الهاتف، وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثة الطبية العاجلة للمصابين والجرحى.

٥- كانت دول الجوار (مصر وتونس والجزائر) جزءًا من القرار السياسي، فكانت مصر هي مكان صناعة القرار السياسي في شرق ليبيا، ولعبت الجزائر وتونس الدور ذاته فيما يتعلق بصناعة القرار السياسي في غرب ليبيا، وهو نتاج طبيعي لارتباط مصالح كل دولة من الدول الثلاث بعدد من الفاعلين القادرين على حماية هذه المصالح داخل ليبيا، واعتماد الفاعلين في الداخل الليبي على الدعم المقدم من كل دولة في إطار حماية هذه المصالح. وبالتالي، فإن أبسط تعارض في الرؤى بين هذه القوى الإقليمية الثلاث قادر على خلق حالة من الانسداد السياسي والركود.

٦- كان النتائج الإيجابية التي توقعها الباحث للانتقال الديمقراطي الليبي صياغة الدستور الجديد في ليبيا، وإصلاح القطاع الأمني وتوفير الاستقرار في ليبيا وحجم المشاركة السياسية.

التوصيات:

١- من الضروري أن تكون الدول العربية مساندة لليبيا في انتقالها الديمقراطي، وتقديم كافة أشكال الدعم السياسي للتوصّل لانتقال أمثل، والابتعاد عن الانقسامات ودعم الأطراف المتصارعة لتحقيق مصالحها، ويكون التدخل تحت مظلة جامعة الدول العربية.

٢- يرى الباحث ضرورة تكاتف جميع الأطراف الليبية لتحقيق الاستقرار في ليبيا، مع ضرورة أن تخرج جميع الأطراف المتداخلة في ليبيا لأن تلك التدخلات تؤثر على الاستقرار في ليبيا، فالحل الأمثل للحالة الليبية هو وجود تكاتف وطني بين جميع الأطراف الليبية.

٣- من أجل بناء مؤسسات وطنية موحّدة، ينبغي تحقيق توافق بين مصالح كبرى الجماعات القبلية وكذلك الدول الأجنبية التي تدعم الأطراف المختلفة في الداخل.

المصادر والمراجع:

إبراهيم، توفيق حسنين، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري. ١٩٨١- ٢٠٠٥م، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

أحمد الشين، علي سعيد، أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مجلة كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد ٧، العدد الأول، يناير ٢٠١٦.

إي ميلر، لوريل، ومارتيني، جيفري، التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، معهد أبحاث الدفاع الوطني، نشر وترجمة مؤسسة راند، ٢٠١٣م.

أبو حسين، ريم، مسار التحول الديمقراطي بليبيا الواقع والتحديات، بحث منشور، مجلة رؤية تركية، ٢٠١٤/١١م.

ابن فارس، أبو حسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الإفريقي، (ت: ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر– بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

أيمن شبانة، التدخل التركي في ليبيا. الدوافع والتداعيات، مركز فارورس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية: https: //pharostudies.com/?p=3339

تيسير إبراهيم فديح: التدخل الدولي الإنساني (دراسة حالة ليبيا ٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة.

التير، مصطفى عمر أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة الصعبة، لبنان: منتدى المعارف، ٢٠١٣.

خالد حنفي، الحسابات المتداخلة للإنخراط التركي في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩.

حميدان، عمر محمد، التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة 17فبراير، بحث منشور في المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٨/٧، ٢٠١٧م.

درويش، عادل، حكم الشعب للشعب، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٤٦٢١، بتاريخ ٠٩ ديسمبر ٢٠١٨م.

الرنتستي، محمود سمير، ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.

زاهي المغيربي، نجيب الحصادي، التحول الديمقراطي في ليبيا: التحديات ومآلات وفرص"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ٢٠١٩.

زردومي، علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر، ٢٠١٣.

سالم، التقرير السنوي عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

سعيد، جين، وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، بيروت: مؤسسة فريد ريش إيبرت، ٢٠٠٤م.

السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي؟، ورقة تحليلية، صادر عن: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٨م،

قانصو، وجيه، (٢٠١٢). مخاطر الانحراف الطائفي على الثورات العربية، مجلة عُم ا رن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١ – المجلد الأول.

مصطفى، جاد وآخرون، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠٢٠.

مرجين، حسين سالم، دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي وانعكاسه على التحول الديمقراطي: دراسة الحالة الليبية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية- الجامعة الأردنية، العدد الثالث، السنة ٢٠٢٠.

مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، صادر عن مجمع اللغة العربية، ناشر: دار الدعوة، (٩٤٩/٢).

محمد عبدالحفيظ الشيخ، أثر التدخل الخارجي على الثورة الليبية ٢٠١١، مجلة شئون عربية، العدد ١٦٢، السنة ٢٠١٥.

ملف وثائقي لقرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأحداث في ليبيا في الفترة من ٢٢-٢-٢٠١١ إلى ٢١-٩-٢٠١٦

ميتشل، تيموثب، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، ترجمة: بشير السباعي، مكتبة الأسرة، القاهرة: ط١، ٢٠٠٥م.

يوسف سالم عبد العالي مطير، الانتخابات وآثارها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ٢٠٢١.

يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١، السنة ٢٠١٥.

Aghayev, Analysis and Background of the Arab Spring Elvin, The European Researcher Istanbul Uneversity: Vol. 93, No. 1-2, 2013.

Paula Becker et Jean Aime; Qu'estce que la Démocratie Madagascar? (Madagascar: Institut Catholique de Madagascar, septembre 2008).

Toensing, Chris. 2012. Libyay, sLessons Shared Content With Institute for Policy Students In middle east. Retrieved January 10, from http://www.merip.orglnewspaper-opds030512p10

Lesch, A. M. (2014), Troubled Political Transitions: Tunisia, Egypt and Libya. Middle East Policy, 21: 62–74. doi: 10.1111/mepo.12057

Samuel P. Huntingtion. The third wave Democratization in the late Twentieth.

Sánchez-Mateos, E. (2018). Internal dystrophy and international rivalry: the (de-) construction of Libyan foreign policy. The Journal of North African Studies, 1-22.